رفع أسعار الفائدة .. حل لمشكلة التضخم أم جريمة فى حق الإقتصاد الوطنى ؟!

محمد سعد زغلول سالم

الخميس ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣

تشكل قراراتُ رفْع أسعار الفائدة بحجة مكافحة التضخم جريمة فى حق الوطن إذا تم إتخاذُها بسوءِ نية تبتَغى تخريبَ وتدمير دعائم الإقتصاد الوطنى ... وخطيئة فى حق الوطن إذا تم إتخاذُها بحُسْن نية تعتقد بأثرِها فى تثبيت هذه الدعائم. وهى قرارات تُشير إلى أمرٍ من إثنين : إما أنْ يكونَ من يتخذها شخصاً لا دراية له ببديهيات الإقتصاد إذا تم ذلك بحُسْن نية تطبيقاً لما يتم تدريسُه فى مناهج المعارف الإقتصادية التى تعلمها أو إنسياقاً لما يراه من قراراتٍ مماثلة تتخذها البنوك المركزية أو الفيدرالية فى بقية دول العالم المرة تِلْوَ الأخرى رغم أنها لم تُجْدى ولا تُجْدى نفعاً فى تحقيق ما يتوهمونه من أثر رفع سعر الفائدة على كَبْحِ جماح التضخم .. أو يكون شخص يُمهد لإنهيار دعائم الإقتصاد الوطنى وسقوطِه فى هوةٍ لا قرارَ لها ولا مَخْرَج له منها.

والحجة النظرية الفاشلة التى يسوقُها من يُقْدِم على إرتكاب هذا الفعل وهى دَفْع المواطنين لإيداع أموالهم بالبنوك لتقليل حَجْم السيولة المالية وتقليل الشراء مما يزيد من حَجْم العرض على الطلب فيقِّلُ التضخم !!! هى تعليلٌ لا وَصْفَ له .. ليس فقط لفشلِه فى تحقيق أىِّ قدْرٍ من هذه الأوهام النظرية مثلما أثبتت وتثبت ذلك حقائق الواقع الماضية والحالية ولكن لتجاهله أنَّ الزيادات المالية التى سوف يجْنيها المودعون بالبنوك سوف ينفقونها فى الشراء بسبب الزيادات المتتالية فى أسعار السلع فيقِّلُ العرضُ عن الطلب ويزداد التضخم .. وأنَّ رفع سعر الفائدة سوف يؤدى إلى تقليل الإقتراض بالنسبة للمشروعات الإنتاجية القائمة أو المُزمَع إقامتُها مما يعنى تثبيت مخرجات الإنتاج أو التوقف عن الإنتاج وكلاهما سوف يتسبب فى زيادة نسبة البطالة وتقليل العَرْض عن الطلب فيزيدُ التضخم .. وأنَّ رفعَ سعر الفائدة يعنى زيادة مضطردة فى حجم الدين الداخلى وتراجُع الإنفاقات العامة على النواحى الحيوية التى يحتاجُها المواطنون كالتعليم والرعاية الصحية والمرافق الضرورية مما يتسبب فى مزيد من الإنهيار القائم فى هذه النواحى.

وإذا كان البعض يتحجج بأنَّ رفعَ سعر الفائدة هو قرار إنسانى لتمكين المودعين من زيادة دخولهم التى يحتاجونها لمواجهة تكاليف المعيشة فهو يُناقِضُ الأساس النظرى لإتخاذه وهو تقليل السيولة المتوافرة بالسوق حيث أنهم سوف ينفقون ما يجْنونَه من عوائد للوفاء بإحتياجاتهم المعيشية وبمقابل مادى أكبر مما كانوا ينفقونه قبل رفع سعر الفائدة لأن زيادات الاسعار تفوق زيادات عوائد سِعْر الفائدة .. كما أنَّ مراعاة مصلحة جزءٍ من المواطنين حتى وإن كانوا يعتمدون إعتماداً كلياً على فوائد إيداعاتهم بالبنوك لتوفير متطلبات حياتهم دونما دراسة لجميع آثار هذا القرار أمرٌ خاطىء من نواحى عديدة لأنه يتسبب فى ضرر لجميع المواطنين ويتسبب فى رفع أسعار السلع وهذه حلقة مفرغة يعانى منها الجميع ولو خُيِّر أصحابُ الإيداعات بالبنوك بين تثبيت أسعار الفائدة مقابل تثبيت أسعار السلع لما ترددوا فى تفْضيل الخيار الأخير لأن معدلات التضخم نتيجة عواقب رفع أسعار الفائدة تتجاوز بكثير معدلات الربح العائد عليهم نتيجة هذا القرار.

وتكْمُن الخطيئة الإقتصادية الكبرى فى الرفع العشوائى لأسعار الفائدة فى كَبْحِ جماح النمو الإقتصادى وليس فى كَبْحِ جماح التضخم وفى زيادة التضخم لأن من يقترض بأسعار فائدة عالية يستردُها من رفع أسعار ما ينتجُه من سلع وما يقدمه من خدمات ليتكرر إحكام خناق هذه الدائرة المغلقة على دعائم الإقتصاد حتى تؤدى إلى تدميرها وإنهيارها. فالرفع العشوائى لسعر فائدة الإقراض دونما تمييز هو جريمة إقتصادية عندما تتساوى معدلات فائدة قروضُ المشروعات الإنتاجية مع معدلات فائدة قروض المشروعات الإستهلاكية. ويجب دراسة جَدْوَى إتباع سياسة أسعار الفائدة الإنتقائية عند تحديد قرارات رفع أو خفض أو تثبيت أسعار فوائد الإقراض. فمعدلات فائدة قروضُ المشروعات الإنتاجية يجب أنْ تكون بسعرٍ منخفض حتى عن فائدة الإيداع وهو أمرٌ سوف يشجع ويزيدُ على قدرتها على النمو والتوسع وزيادة إنتاجها فتقِّلُ معدلات البطالة وتقل مخصصات الرعاية الإجتماعية والتكافلية التى ترهِق كاهلَ الموازنة العامة فى حالات إزدياد نسب البطالة مما يتيحُ توجيهَها للمجالات الحيوية التى يحتاجها المواطنون ويقِّلُ أو على الأقل يتم تثبيت أسعارُ منتجات هذه المشاريع. أما قروض المشروعات الإستهلاكية فهى التى يمكن رفع أسعار الفائدة عليها إلى حدودٍ مانِعَة ما لم تكن ذات عمالة كبيرة لأنها تتسبب فى إنفاقاتٍ عديمة الجدوى يتبعُها زيادة فى معدلات التضخم لا تقتصر فقط على مجالاتها عديمة الفائدة وربما الضارة بالإقتصاد الوطنى بلْ تمتَّد لتشمل جميعَ النواحى الحياتية الأخرى لأن التضخم يتبع فى حدوثِه نظرية الأوانى المُسْتَطْرَقة حيث يتسبب زيادة أسعار أى سلعٍ وإن كانت غير ضرورية وبغير ذات فائدة فى زيادات مماثلة فى أسعار جميع السلع الضرورية التى لا غِنى للفرد عنها فى حياته.

إنَّ رفعَ أسعار الفائدة فى الدول المُثْقَلَة بأعْباء ديونٍ داخلية وخارجية لا قِبَلَ لها على تحملها والتى تعتمد على إستيراد الجزء الأكبر من إحتياجات مواطنيها الحيوية جريمة إقتصادية نعانى من عواقِبها منذ سنين ورغم ذلك لا يطرأ بذهن من يرتكِبُها سِواها كحلٍ أوحد لمكافحة التضخم رغم أنه الحل الوحيد الذى أثبت ومازال يُثبت فَشلَه فى جميع دول العالم دونما إستثناء حتى الآن.